<u>موقف أولي لمركز عدالة القانوني من التعديل رقم 24 على قانون "دمج الجنود المسرحين" لسنة 1994 والذي تمت المصادقة عليه في الكنيست بتاريخ 23.5.2022</u>

صادق الكنيست الإسرائيلي يوم 23.5.2022 على التعديل لقانون "دمج الجنود المسرحين" لسنة 1994، والذي ينص على أن لكل "جندي مسرح مستحق"، كتعريفه في القانون، الحق في تخفيض قسطه الجامعي بمبلغ يساوي 75% من القسط السنوي الذي يجب عليه دفعه، أما إذا كان القسط الجامعي أقل من 75% من القسط السنوي، فيكون له الحق في تخفيض المبلغ إلى القسط الذي يجب عليه دفعه فعليا. يضاف هذا التخفيض إلى مجموعة كبيرة من الامتيازات التي يحصل عليها الإسرائيليون الذين أنهوا خدمتهم العسكرية في الجيش في كافة مناحي الحياة، بما في ذلك في مجالات التعليم، العمل، قروض الإسكان، شراء الأراضي والشقق وغيرها العديد. بطبيعة الحال، يميز معيار الخدمة العسكرية بشكل جذري بين اليهود والفلسطينيين الذين لا يخدمون عسكريًا لأصولهم العرقية ولأسباب سياسية.

لبلورة فهم معمق لمعنى هذا التعديل وتبعاته، يجب قراءته بسياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية التمييزية والإقصائية التي تتبعها دولة إسرائيل ضد المواطنين الفلسطينيين والتي تعزز التمييز العنصري المستمر منذ عشرات السنين ضدهم على كافة الأصعدة. بناء على إحصائيات مؤسسة التأمين الوطني، 56.6% من العائلات الفلسطينية تعاني من الفقر، ويعاني 42% من الفلسطينيين من انعدام الأمن الغذائي. أما بناء على إحصائيات وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، فإن 35% من الشباب الفلسطيني يعملون ولا يدرسون. عشرات آلاف البدو الفلسطينيين في النقب لا يتمتعون بأبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حتى عدم وجود بنى تحتية أساسية مثل الماء والكهرباء والطرق، كما وتستمر ما يسمى "بـ سلطة توطين البدو" بتهجيرهم من بيوتهم من أجل توسيع الاستيطان اليهودي على أراضيهم وتعمل كآلية فصل في مجال التنمية والاقتصاد. جهاز التعليم العربي يعاني من فجوات كبيرة مقارنة مع جهاز التعليم لليهود الإسرائيليين كما وتقع معظم السلطات المحلية العربية في تصنيف اجتماعي - اقتصادي منخفض جداً (1-3).

يأتي هذا نتيجة لسياسات الإقصاء الاقتصادي المتغلغلة في النظام القانوني الإسرائيلي المبني على التمييز العنصري، والتي يتم اتباعها في القرارات الصادرة عن حكومات إسرائيل المتعاقبة، والتي عمل مركز عدالة على التصدي لها منذ نشأته. يُظهر قانون استيعاب الجنود المسرحين وتعديلاته الأخيرة نموذج بسيط من العنصرية الممنهجة في النظام الإسرائيلي. على سبيل المثال لا الحصر، نذكر هنا قانون استيعاب الجنود المسرحين، وقانون لجان القبول، والقرارات الحكومية المختلفة المتعلقة بمناطق الإفضلية، والتمييز في هبات الموازنة للسلطات المحلية العربية، والتمييز في ميزانيات التعليم، والتمييز في تطوير المجالات الصناعية في البلدات العربية، تمييز في مجالات التوظيف والتشغيل، تمييز في الخدمات الصحية وغيرها. وتعتمد هذه الآلية جزئيًا على شروط الخدمة العسكرية كآلية للإقصاء الاقتصادي لمعظم المواطنين العرب، وهو اتجاه تزايد في العقدين الماضيين على عكس مبدأ المساواة.

يعزز قانون دمج الجنود المسرحين، أو ما يسمى بقانون "من الزي العسكري إلى مؤسسات التعليم"، بشكل كبير الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الطلاب الفلسطينيين ممن يحملون المواطنة الإسرائيلية والطلاب اليهود في الجامعات الاسرائيلية، محولًا الأخيرة إلى حيز فصل عنصري وتجبر الطلاب العرب، الذين يعانون من أوضاع اقتصادية صعبة ومتدنية، على دفع أقساط تعليمية أعلى ب 75% من تلك التي يدفعها الكثير من الطلاب اليهود. هذا بالإضافة إلى التمييز في الحصول على مساكن الطلبة في حرم بعض الجامعات، والتي تعطي الأفضلية للطلاب الذين خدموا في الجيش.

آلية التمييز هذه تعززت نتيجة سياسات قضائية التي صادقت على التمييز في توزيع الموارد العامة على أساس عرقي.على سبيل المثال لا الحصر، رفض العديد من الالتماسات المطالبة بإلغاء سياسات تمييزية مثل الالتماس ضد قانون لجان القبول في البلدات اليهودية والالتماس ضد معيار الخدمة العسكرية الذي حددته وزارة الإسكان والتي تمنح الكثير من الامتيازات للجنود المسرحين في القروض الاسكانية، رفض الالتماسات ضد تفضيل الجنود في تخصيص الأراضي السكنية في الناصرة

وكفر كما، والمصادقة على تهجير مواطنين بدو من أجل بناء بلدات يهودية على انقاض قراهم وغيرها. هذه السياسة القضائية تمنح الشرعية للتمييز العنصري المؤسسي. حيث أن مفهومها القضائي يتبنى الهوية اليهودية لمعظم مواطني الدولة كآلية تبرر الاختلاف في توزيع الموارد العامة والتي استندت منذ عام 2018 إلى قانون أساس القومية الذي أقره غالبية قضاة المحكمة العليا. هذه سمة مهمة للفصل العنصري الاقتصادي.

تميز الحكم العسكري الذي تم تطبيقه على الفلسطينيين في الداخل من سنة 1948 وحتى سنة 1966 بسمات الفصل العنصري (الابرتهايد) الاقتصادي، من خلال القضاء على الاقتصاد الزراعي الذي كان يعتمد عليه الفلسطينيون قبل عام 1948 وفي تدفق الغالبية العظمى من الموارد العامة لصالح اليهود. ذلك إضافة طبعا الى سياسة التهجير، مصادرات الأراضي والتهويد. منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا، لا يزال نظام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل يحافظ على المواطنين الفلسطينيين في حالة من الفقر والتمييز الاجتماعي والاقتصادي المؤسسي. لا شك بأن التعديل الأخير أعلاه لقانون "استيعاب الجنود المسرحين"، الذي يتبنى معيار "الخدمة العسكرية" المميز بين المواطنين العرب واليهود، هو استمرار لهذه السياسة العنصرية.